

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية



المستقبل العراقي

للداسات الساسية والاسر اسيجية

2012

حزيران / 2026

العدد (6)

الرميز الدولي: 8240-2790

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لس 2022 نة

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراستات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جواد العرداوي / اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال / اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة / اختصاص علوم السياسية / دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي / اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن / مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناجي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د. حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د. فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية / دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن - جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن - جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي: أ.م.د. بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الإشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م. ضياء مظهر - م.م. كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م. علي عبد السادة جبر - م.م. علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراستات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- ❖ مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- ❖ يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- ❖ يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة

ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية. ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحة مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.

- الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مديلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)

- لا تنشر المجلة مستلاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرت إلا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذه الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.

- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500-3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000-10000) كلمة للمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالآتي:

أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة على برنامج الاستلال الإلكتروني (Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القُراء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرّجّ ثالث. وتلتزم المجلّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقُراء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلّف أجرة النشر التي تفرضها المجلة وفقاً لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلّف استرجاع هذه الأجرة في حال رفض بحثه.

دليل المُقيِّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أن يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة بخصوص البحث المُرسَل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المُرسَل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أن يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المُؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المُؤلِّف ورئيس هيئة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمُؤلِّف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المُؤلِّف، أو أيَّة اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المُؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المُؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المُؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أن تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المُؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمُؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثه المُرسَل للنشر، ويجب أن تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المُؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيئة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أن يقوم بها المُؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكّمين) على حدٍ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلة البحث على قارئٍ مرجّحٍ آخر.
- تعتمد المجلة تنظيمًا داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
22-1 أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	1
52-23 التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	2
74 -53 الرقابة البرلمانية في العراق في ظلّ دستور 2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	3
101-75 الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	4
126-102 الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	5
145-127 الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	6
184-146 التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	7
202-185 دور التعاون الدولي في الحدّ من الهجرة غير الشرعية	8
226-203 التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	9
245-227 الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	10
273-246 الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوسياسي	11
299-274 العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	12
329-300 المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	13
348-330 المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	14
373-349 المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	15
390-374 انفصال توغولاند الغربية عن غانا	16
414-391 حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	17
433-415 الأمن السيبراني وعلاقته بالأمن القومي: دراسة تحليلية	18
455-434 التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	19
486-456 استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية و انعكاسه في قيمة المصرف	20
507-487 التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	21
530-508 استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة و أثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	22
563-531 الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	23
589-564 استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	24
609-590 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	25
630-610 مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	26
654-631 تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	27
677-655 التحالف الروسي- الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	28
699-678 آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	29
727-700 صعود اليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوروبي	30
751-728 الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	31
786-752 مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	32
805-787 مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	33
829-806 معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجاً	34
852-830 مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	35

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلاً متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقارنة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية. إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيرة.

أ.د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي

Political Alienation And Its Relationship To The Dysfunction Of The State
And The Political System

الباحث الاول : أ.م ميثاق مناحي دشر *

الباحث الثاني : أ.م حسين باسم عبد الامير **

الباحث الثالث أ.د حسين احمد دخيل ***

مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء / العراق .كربلاء

1st Researcher Asst. Prof. Mithaq Manahi Dashar

2nd Researcher Asst. Prof. Hussein Basem Abdul Amir

3rd Researcher Prof. Dr. Hussein Ahmed Dakheel

Strategic Studies Center / University of Karbala / Iraq, Karbala

methaq.m@uokerbala.edu.iq

hussain.b@uokerbala.edu.iq

hussein.ahmed@uokerbala.edu.iq

* باحث وتدرسي في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

** باحث وتدرسي في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

*** باحث وتدرسي في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

إنَّ الاغتراب السياسي، والاختلال الوظيفي، في الدولة، والنظام السياسي، يشيران إلى شعور المواطنين بالانفصال عن العملية السياسية، وعدم الثقة في المؤسسات الحكومية. فما تأثير ذلك الانفصال في فاعلية الدولة، والنظام السياسي، واستقراره؟ تتناول هذه الدراسة ظاهرة الاغتراب، وتأثيرها في الدولة، والأنظمة السياسية بشكل عام، ولاسيَّما تلك الأنظمة التي تجمع بين الديمقراطية، والاستبداد، أو ما تسمى بالأنظمة الهجينة. إذ تضع إطاراً لتحليل ظاهرة الاغتراب السياسي، وعلاقته بالدولة، والنظام السياسي. وتخلص الدراسة إلى أنَّ «استقرار الدولة والنظام السياسي، يرتبط بقدرة القائمين على تجاوز الإشكاليات، والأزمات السياسية، التي بدورها تؤثر في كل مفاصل الدولة، والنظام، وضعف التفاعل بين المجتمع والسلطة». مستخدمةً بذلك، منهج التحليل الوصفي، والمنهج النظري.

الكلمات المفتاحية: الاغتراب، الاغتراب السياسي، الاختلال الوظيفي للدولة، اختلال النظام السياسي، الأنظمة السياسية الهجينة.

Abstract

Political alienation and dysfunction in the state and political system indicate citizens' feeling of separation from the political process. Lack of trust in government institutions. so What is the impact of this separation on the state's effectiveness and stability of the political system? This study examines the phenomenon of alienation and its impact on the state and political systems in general, particularly those systems that combine democracy and tyranny, or so-called hybrid systems.

It sets a framework for analyzing the phenomenon of political alienation and its relationship to the state and the political system. The study concludes that the stability of the state and the political system is linked to the ability of those in charge to overcome problems and political crises Which in turn affects all aspects of the state and the system, and weakens the interaction between society and authority. Using the descriptive analysis approach and the systems approach.

Keywords: Alienation, political alienation, state dysfunction, political system dysfunction, hybrid political systems.

المقدمة

إنَّ الاغتراب السياسي يصيب جميع الدول، والأنظمة، بغض النظر عن عراقة الديمقراطية فيها، إلا أنَّه يضرب الدول حديثة العهد بالديمقراطية، والدول التي في طريق التحول الديمقراطي، فضلاً عن الدول المتخلفة ديمقراطيًا. وهو ليس وليد الصدفة، بل يرجع ذلك إلى جملة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي تختلف باختلاف البلدان. فهناك متلازمة واضحة بين هذه العوامل، والأزمات التي تمس النظام السياسي القائم، والشعور بالاغتراب. وإنَّ تدني المكانة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لدى الأفراد، سيكون باعثًا على شعوره بالاغتراب السياسي؛ وذلك لإحساسه بعدم فعَّاليته، وعدم قوته السياسية، أو قدرته على التغيير، والتعبير. والاغتراب السياسي، عادةً ما يرتبط بالاختلالات البنيوية التي تصيب الدولة، والنظام السياسي.

إشكالية البحث

عادة ما يأتي الاغتراب السياسي كسلوك ناتج، وليس منشأ، وهو يقترن بسلوك الدولة، وسياساتها، وطبيعة الدولة، والنظام السياسي، وشكلهما. إذ يبرز عدد من المؤثرات التي تحكم العلاقة بين الفرد، والدولة، وتشكل محددات رئيسية في إمكانية نزوع الفرد نحو المشاركة المباشرة في السلطة. وعليه لا بدُّ لنا من أن نضع التساؤل الرئيس للدراسة، وهو: كيف يمكن تحديد العلاقة بين شكل الدولة، والنظام السياسي، وطبيعتهما، والاغتراب السياسي؟ ولعلاج هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الاغتراب؟ وما الاغتراب السياسي؟
- ما مظاهر الاغتراب السياسي ومسبباته؟
- هل تؤثر المدخلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السلطوية في شكل أو مسببات الاغتراب السياسي لدى الشعوب؟
- هل هناك إغتراب سياسي يرافق شكل الحكم، ونمطه، في الدولة؟
- هل للاغتراب السياسي تأثير في استقرار الدولة، والأنظمة الحاكمة فيها؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية علمية مفاده: «إنَّ الاغتراب السياسي يؤثر تأثيرًا كبيرًا في قوة الدولة، وفاعلية النظام السياسي، نتيجة الاختلالات الوظيفية التي تصيب الدولة، والنظام السياسي». وللتأكد من صحة الفرضية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة، وتحليلها، وكذلك المنهج النظري.

هيكلية البحث

اقتضت المنهجية العلمية تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، وكل مبحث تم تقسيمه على مطلبين، وانتهى البحث بالخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، وعلى النحو الآتي:

- المبحث الأول: الاغتراب والاعتراب السياسي "دراسة مفاهيمية"
 - المطلب الأول: الاغتراب "المفهوم والتعريف"
 - المطلب الثاني: الاغتراب السياسي "المفهوم والتعريف"
- المبحث الثاني: مظاهر الاغتراب السياسي ومسبباته
 - المطلب الأول: مظاهر الاغتراب السياسي
 - المطلب الثاني: مسببات الاغتراب السياسي
- المبحث الثالث: الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي
 - المطلب الأول: الاغتراب السياسي والاختلال الوظيفي للدولة
 - المطلب الثاني: الاغتراب السياسي والاختلال الوظيفي للنظام السياسي.

المبحث الأول

الاغتراب والاعتراب السياسي "دراسة مفاهيمية"

إنَّ الاغتراب يعدُّ في الأصل ظاهرة إنسانية عامة، تحمل في طياتها الجانب الإيجابي، والجانب السلبي، شائعة في كثير من المجتمعات، بغض النظر عن النظم، والأيديولوجيا، والمستوى الاقتصادي، والتقدم المادي، والتكنولوجيا. وهي قديمة قدم الإنسان نفسه، إذ لازمتها في جميع العصور، والأزمنة، وقد يعيش الإنسان الاغتراب كمكون من مكوناته النفسية، والاجتماعية، من دون أن يعي أنَّه يعيش تلك الحالة، وأنَّه منفصل عن ذاته أو عن مجتمعه. والاعتراب السياسي، كجزء من ظاهرة الإغتراب، هو إحساس المواطن بالغربة عن حكومته، وعن النظام السياسي، وأنَّ المجتمع، والسلطة، لا تمثلانه، إذ يشعر بنقص في الحوافز الوطنية، وإحساسه بأنَّ المشاركة مجرد لعبة، فالمغترَب بطبيعته لا يميل إلى المشاركة السياسية. لذا سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهومي الاغتراب، والاعتراب السياسي.

المطلب الأول: الاغتراب "المفهوم والتعريف"

أولاً- مفهوم الاغتراب: في اللغة العربية نقول: "غرب" أي ذهب، وتنحى من الناس، و"التغرب" يعني البعد، و"الغربة والغرب" يعني النزوح عن الوطن، و"الغريب" هو البعيد عن وطنه¹. وتأتي معاني (غرب، وغربة، واغتراب، وغرابة،

1. جمال الدين ابن منظور بن مكرم الانصاري، لسان العرب، مجلد (10)، ط 1، دار صبح، لبنان، (1968)، ص 3.

وتغريب) في اللغة العربية بمعنى واحد، وهو البعد، والتنحي عن الناس². والكلمة المعروفة حالياً (اغتراب) يقابلها في اللغة الانجليزية (Alienation)، ومصدرها الإنجليزي يعني (To Alienate)، إذ يشير إلى أنّ شخصين أصبحا غريبين (estranged) كل عن الآخر³. كما يقابلها الكلمة الفرنسية (Alienation)، والألمانية (Entfremdung)، وقد اشتقت الكلمتان (الإنجليزية والفرنسية) أصلهما من الكلمة اللاتينية (Alienato)، وهي اسم مستمد من الفعل اللاتيني (ALIENARE)، الذي يعني نقل ملكية شيء ما إلى آخر، أو تعني الانتزاع أو الإزالة، وهذا الفعل مستمد بدوره من كلمة أخرى، وهي (Alienus)، أي الانتماء إلى شخص آخر أو التعلق به، وهذه الكلمة الأخيرة مستمدة في النهاية من اللفظ (Alius)، الذي يدل على الآخر كاسم أو صفة⁴. ويعدّ مفهوم الاغتراب من المفاهيم الفلسفية القديمة، التي استخدمها الكثير من الفلاسفة. فلو بحثنا في فلسفة كانط، لوجدنا مفهوم الاغتراب ماثلاً كفكرة، وإن لم يستخدم مفهوم الاغتراب كمصطلح، إذ جاءت فلسفته الأخلاقية بمنزلة تعويض عن عجزه السياسي؛ لأنّها جاءت إبان فترة تاريخية كان يدرك فيها المثقفون، والفلاسفة الألمان، عجزهم السياسي؛ نتيجة عدم قدرتهم على تغيير الواقع، والمجتمع؛ وهذا ما نجده عند أغلب المفكرين، والفلاسفة، فنراهم ينعزلون عن المجتمع، ويعيشون في عزلة اجتماعية، وسياسية، كتعبير عن عجزهم في تغيير الواقع، أو التأثير فيه. يختلف علماء الاجتماع بشأن الفترة الأولى لظهور مصطلح الاغتراب. غير أنّ أغلبهم يتفق على أنّ هذا المصطلح، برز في السياقات الدينية، والفلسفية، والنفسية، والاجتماعية، إذ وجدت جذوره في الفكر المسيحي خلال العصور الوسطى، ولاسيما في اللاهوت البروتستانتي، لدى شخصيات مثل لوثر، وكالفن. وذلك يعود إلى تباين الاتجاهات الفلسفية، والنفسية، والاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعي. ومع ذلك، تُجمع العديد من التحليلات الحديثة، على أنّ هيجل كان أول من استخدم منهجية منظمة في تناول مفهوم الاغتراب، ضمن الفلسفة المثالية الألمانية في (مخطوطات ١٨٤٤)؛ وذلك في تحليله لطبيعة العلاقات الاجتماعية⁵. كما نجد الاغتراب أيضاً في فلسفة فيشته، تحت مسمى التخارج، الذي كان يقصد به "التخلي والتنازل". وكذلك نجدها عند شيلر، باستخدامه كلمة غريب بالألمانية (Fremd)⁶. أمّا هيجل، فنراه يستخدم مفهوم الاغتراب تحت عنوان "التخارج"، إلا أنّه استخدمه بشكل مزدوج ذي معنيين، الأول يعني الانفصال، والثاني بمعنى التخلي أو التنازل. ومن حيث الأسس الفكرية، أو التحديد التاريخي لمصطلح الاغتراب، والمسار الذي سلكه، يُقسّم بعض الباحثين مسيرته إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل هيجل، إذ يحمل مفهوم الاغتراب، دلالات متنوعة تتجلى في سياقات، ومعاني متعددة، من بينها السياق القانوني الذي يعني انتقال الملكية من صاحبها إلى طرف آخر. فما كان ملكاً لي، وينتهي إلي، يتحول

2 سناء حامد زهران، إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، ط ١، القاهرة، عالم الكتب، (٢٠٠٤)، ص ١٠٣.

3 Irving Zeitlin, ideology and the development of sociological theory, N.J.: prentice-Hall, 1968, p. 85.

4 جديدي زليخة، الاغتراب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة وادي سوف، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٣٤٨.

5 علي الزغل وآخرون، الشباب والاضطراب: دراسة ميدانية في شمال الأردن، مؤتمة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد الخامس، (1990)، ص 48.

6 رشيد حسن أحمد، وهوكر صباح محمود، الاغتراب السياسي وعلاقته بالاتجاه نحو الهجرة لدى طلبة الجامعة، مجلة الفتح،

العدد (٧١)، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، (٢٠١٧)، أبريل، ص 60.

ليصبح شيئاً غريباً عني، ولا يعود مرتبطاً بي، أو هو انتقال أو بيع مال أو حقوق، وينظر إلى الشكل القانوني للاغتراب من منظور فلاسفة المنطق، والسياسة، وأن تلك الحقوق التي يمكن التخلي عنها، هي الحقوق التي لا يمكن التصرف بها، أو التي لا يمكن أن تؤخذ (ويقصد بها الحقوق السياسية، والمعنوية أكثر منها المادية)⁷. أمّا السياق الديني، فيعني انفصال الإنسان عن الله، وتعلقه بالخطيئة، وارتكاب المعصية، بحسب التصور الديني في الإنجيل، ليست مجرد تعدي على شريعة الله، وأحكامه، بل هي في جوهرها انفصال عن الله. أمّا السياق أو المعنى الاجتماعي، فيستخدم للتدليل عن الانسلاخ، سواء عن الذات أو عن الآخرين، وبمعنى آخر، فإن علم الاجتماع، يفسره بمعنى انحلال الرابطة بين الفرد، والآخرين. أمّا المعنى النفسي، فيدل على الشرود الذهني أو غياب الحس، والوعي، وقد تعني أيضاً حالة فقدان الوعي، والعجز، أو فقدان القوى العقلية، أو الحواس، والمعنى يساوي الضعف الفكري العام⁸.

المرحلة الثانية: المرحلة الهيجلية، على الرغم من أنّ مفهوم الاغتراب كان موجوداً قبل هيجل، فإنّه يُعدُّ أول من وظّف هذا المصطلح بطريقة منهجية، ومقصودة، ومتسقة، ضمن فلسفته. ولهذا السبب، أُطلق عليه لقب "أبو الاغتراب"، إذ قام بتحويل مفهوم الاغتراب إلى مصطلح ذي طابع فلسفي، وفي⁹.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد هيجل، مع مرور الوقت، بدأت النظرة الأحادية لمفهوم الاغتراب تطفئ، إذ أصبح التركيز منصباً على البعد السلبي فقط. هذا التركيز طمس تقريباً الجانب الإيجابي للمفهوم، إذ بات يرتبط غالباً بكل ما يهدد كيان الإنسان، وحرية. حتى أنّ فكرة الاغتراب صارت تُصور وكأنّها مرض يعاني منه الإنسان الحديث. ومن بين الفلاسفة، والمفكرين الذين عالجوا مفهوم الاغتراب بعد "هيجل"، نجد "ماركس"، الذي ركّز في تحليل النسق الرأسمالي على فكرة سلب الحرية المرتبط بالعلاقات السائدة في هذا النظام. كذلك "ماكس فيبر" الذي تناول الاغتراب من منظور تأثير عقلانية التنظيم البيروقراطي كمصدر لتقييد حرية الأفراد، مما أدى إلى هيمنة الإدارة العامة التي أهدرت قدرات الإنسان، وجعلته مغترّباً عن ذاته. وضمن هذا السياق، جاء أيضاً "إميل دوركايم" ليتناول قضية الاغتراب، عن طريق تحليله للوعي الجمعي، وتقسيم العمل، وربطه بظاهرة الأنومي، مما أضاف بُعداً آخر لفهم العلاقة بين المجتمع، والفرد¹⁰. ومفهوم الاغتراب، لا يمكن إرجاعه إلى عصر ما دون آخر، أو خصائص حضارية معينة دون حضارة أخرى، منذ ظهوره كمفهوم واضح المعالم في أواخر القرن الثامن عشر، وقد شاع استخدامه في

7. خالد أحمد حسين القيداني، الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية من عام (١٩٦٢-٢٠٠٨). اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، (٢٠١٦)، ص ٤٤.

8. خالد أحمد حسين القيداني، الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية من عام (١٩٦٢-٢٠٠٨). اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، (٢٠١٦)، ص ٤٤.

9. جوزة عبد الله، إشكالية الاغتراب في الفكر العربي والغربي، مجلة الباحث، العدد (٩)، جامعة الاغواط، الجزائر، (٢٠١٢)، ص ٢٦٨.
10. المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

التراث السوسيولوجي المتعلق بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، وذلك للوقوف على طبيعة اغتراب الإنسان، وحدوده، عن المجتمع، والتنظيمات الاجتماعية، واغترابه عن نفسه¹¹.

فقد تشبعت استخدامات الاغتراب، وتنوعت على مدى قرنين من تطور الفكر الفلسفي، والاجتماعي، ابتداءً من هوبز وجون لوك، مروراً بجان جاك روسو ونيتشه، وشيلينغ، وصولاً إلى هيغل وفيرباخ، كما تناوله وكفيل وماركس ودوركايم، كما أنه يعدُّ من المفاهيم الأساسية في النظرية الماركسية، ولم تنتهِ مرحلته الفكرية عند هذا الحد، بل استمرت حتى القرن العشرين، وأصبح متلازمة من متلازمات المجتمع تجاه الفشل في كل القطاعات السياسية، والاقتصادية، ومجالات الحياة المختلفة. فقد أصبح مفهوم الاغتراب يحتل مكانة مهمة في العصر الحاضر، إذ صار من المألوف أن نسمع عن تفسير الحياة في عصرنا الحالي، عن طريق مفهوم الاغتراب¹².

والاغتراب بشكل عام هو اغتراب عن (أي شيء)، أو أي مجال من مجالات الحياة، بمعنى أنه يكون اغتراباً عن الثقافة، أو المجتمع، أو الأسرة، أو الأصدقاء، أو السياسة... وغيرها، إلا أن الاغتراب يكون نسبياً وليس كلياً، أي بمعنى أن الفرد يكون مغترباً عن جماعة، وليس مغترباً عن الأخرى، أو مغترباً عن السياسة، لكنّه غير مغترب عن المجتمع. إلا أن الاغتراب قد يكون عبر مراحل، تبدأ بالتجزئة، والتفتت الاجتماعي، وهيمنة الدولة على المجتمع، وتغلغل الحزبية في النظام السياسي، وتفشي الفساد السياسي، وأزمة المجتمع المدني، وتسلسل الأحزاب على الحياة السياسية، وتسلسل الأنظمة الاجتماعية القسرية، بما في ذلك النظام الأبوي، وهيمنة المؤسسات الدينية، والتربية القائمة على الحفظ، والاستظهار، في تعزيز مظاهر الاستغلال الطبقي، والظلم الاجتماعي، فضلاً عن توسيع فجوة الحرمان، والقهر، بين الفقراء، والضعفاء من جهة، والأغنياء، وأصحاب النفوذ من جهة أخرى. ويتفاقم الأمر بتزايد الفجوة بين المجتمع، والحكومة، أو بين السلطة، والمجتمع بوجه عام، بجانب التبعية الخارجية، والسيطرة على الموارد. لاحقاً، تظهر مرحلة تتسم بالاغتراب الفردي على مستوى وعي الذات، وعلاقاته بالمجتمع، ومؤسساته، إذ يشعر الإنسان بالانفصال عن البيئة المحيطة به. أمّا المرحلة الثالثة، فهي تعكس تداعيات هذا الاغتراب على السلوك، الذي قد يتجلى عبر خيارات مختلفة مثل الانسحاب، والعزلة، والهجرة، والمنفى، أو حتى المقاطعة. وعندما تصبح البدائل محدودة بفعل العجز أو اليأس من إمكانية تغيير الواقع القائم، قد يتجه الإنسان نحو الرضوخ وقبول الوضع القائم بظاهره، مع رفض خفي له. في هذه الحالات، تظهر نزعة للتحلي بالصبر أو ممارسة النفاق، والتقنع لتجنب الصدام المباشر، ومع ذلك، قد يختار بعض الأفراد التمرد الفردي، أو الانضمام إلى حركات اجتماعية تهدف لإحداث تغيير فعلي على أرض الواقع. تسعى هذه الحركات إلى الخروج من دائرة الاغتراب، وتجاوز حالة العجز، في مسعى لتحقيق تحول يعيد الأمل، ويحد من هذه الظروف القائمة¹³.

11. صالح عبد الجبار، المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب، ط ١، بيجال للدراسات والنشر، (١٩٩٠)، ص ٣.

12. سناء حامد زهران، مصدر سبق ذكره، ص 103.

13. خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 48-49.

ثانيًا- تعريف الاغتراب

بالنظر إلى أنَّ الاغتراب كمفهوم متعدد الاستخدامات، وفي كل مجالات العلوم الإنسانية تقريبًا، الذي أصبح عليه المزيد من التنوع، والتشابك، والتداخل، نجد أنَّه ذو مجال واسع، ويمكن تعريفه بناءً على المجال الذي يبحثه أو يفسره. وهذا ما أوجد عددًا كبيرًا من التعاريف، التي قامت على تحديده، وتعريفه. إذ يعرفه بعض الكتَّاب على أنَّه: «اضطراب نفسي يعبر عن اغتراب الذات عن هويتها، وبعدها عن الواقع، وانفصالها عن المجتمع، وهو غربة عن النفس، وغربة عن العالم، وغربة بين البشر»¹⁴. ويعبر عنه (هورني) بأنَّه: «تعبير عمَّا يعانيه الفرد من انفصال عن ذاته، إذ ينفصل الفرد عن مشاعره الخاصة، ورغباته، ومعتقداته، وهو فقدان الإحساس بالوجود الفعَّال»¹⁵. كذلك استخدم المصطلح في القاموس الألماني؛ للدلالة أيضًا على حالة الاغتراب المرتبطة بالاعتلال الذهني، التي تعبر عن غياب الوعي، وضعف الإدراك. ويتجسَّد ذلك في الأمثلة التي أشار إليها "جريم" سابقًا. كما تمَّ توظيفه بالمعنى المستخدم في المصطلح الإنجليزي نفسه، الذي يتعلق بحالة الاغتراب الداخلي للشخصية. أمَّا في قاموس المعارف السيكولوجية، فإنَّ الاغتراب يدل على "حالة أو عقلية يكون فيها شيء ما مفقودًا أو غريبًا عن الشخص الذي يمتلكه أصلًا، فمفهوم ماركس للعمل المغترب يشير إلى اغتراب العامل عن إنتاجه في العلاقات الرأسمالية للإنتاج"¹⁶. وفي قاموس العلوم السلوكية، عرَّف ولمان الاغتراب، بأنَّه: «تدمير وانهيار العلاقات الوثيقة، وتمزق مشاعر الانتماء للجماعة الكبيرة، كما في تعميق الفجوة بين الأجيال، أو زيادة الهوة الفاصلة بين الجماعات الاجتماعية، بعضها عن بعضها الآخر»¹⁷.

وقد جاء تعريف الاغتراب في اللغة العربية، باستخدامات عديدة، واللافت في هذه الاستخدامات، هو ما تعكسه من مستوى التقارب مع الاستخدامات المتعددة في تراث اللغات الأجنبية، ولاسيَّما في جوانبها المرتبطة بالانفصال، وغربة النفس، والخضوع. ففيما يتعلق باغتراب الانفصال، نجد أنَّ القواميس العربية تشير إلى ارتباط هذا المعنى بحالة الانفصال بين الرجل والمرأة، إذ يُستخدم أحيانًا كناية عن طلاق المرأة. كما يمتد مفهوم الانفصال ليعبر عن فقدان الإنسان السيطرة على الملكية، مما يشير إلى حالة أخرى من حالات اغتراب الإنسان. فضلًا عن ذلك، يظهر الاستخدام الابستيمولوجي لاغتراب الانفصال، في إيضاح الجوانب المادية، والموضوعية لاغتراب، خلال مراحل تحصيل المعرفة، بما يبرز جانبًا من مظاهر الاغتراب النفسي، كما يظهر في التعبير "اغترب وغرب بنفسه تغريبًا"، إذ تنفصل الذات عن نفسها. وهذا المفهوم قد تناوله التوحيدي بالتوضيح والتحليل، بقوله: «أغرب الغرباء من صار غريبًا عن وطنه، وأبعد البعداء من كان غريبًا في محل قربه، وقصى عن المعهود»¹⁸. ويعرِّفه بعض الكتَّاب، والباحثين،

14 . جديدي زليخة، مصدر سبق ذكره، ص348.

15 . عادل بن محمد العقيلي: الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي لدى طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رسالة ماجستير جامعة الرياض، السعودية، (2004)، ص1.

16 . جوزة عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص274.

17 . عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، ج1، دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة، (2003)، ص29.

18 . المصدر نفسه.

بأنه: شعور الفرد بالعزلة، والضياع، والوحدة، وعدم الانتماء، وفقدان الثقة، والشعور بالقلق، والعدوانية، ورفض القيم، والمعايير الاجتماعية. ويعزفه آخرون، بأنه: حالة يتبنى فيها الفرد أطر مرجعية سلوكية مفارقة، ومباينة للجماعة، مع ميول تقوقعية انتحارية أحياناً. يمثل هذا الشعور لدى البعض حالة من الاستياء، والتذمر، مصحوبة بإحساس بالعزلة قد يصل إلى فقدان الفرد لاتصاله بذاته، وشعوره بفقدان معنى الحياة. ينتج عن ذلك انقطاع الروابط العاطفية، والمعنوية مع الآخرين، والأشياء المحيطة، وظهور شعور بالعدائية تجاههما. كما يتجلى ذلك في معاملة الناس ككيانات منفصلة عن الذات، دون الاهتمام بنوعية العلاقات التي تجمعهم بها. فضلاً عن ذلك، يشعر الفرد وكأنه فقد المعايير الاجتماعية التي تضبط سلوكه، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بينه، وبين باقي أفراد المجتمع. من منظور آخر، يعبر هذا الشعور عن إحساس الفرد بأن المجتمع لا يلتفت إليه، ولا يكرث لأمره، مما يخلق لديه شعوراً بعدم القيمة داخل المنظومة الاجتماعية. وكنتيجة لهذه المشاعر، تقل تطلعاته، وأهدافه، وينخفض حماسه، ودفاعيته نحو المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية، والتفاعل مع محيطه¹⁹.

عن طريق ما تقدم، يتضح لنا أن الاغتراب يجمع ما بين الشعور بالوحدة، والغربة، وانعدام علاقات المحبة، والصدقة، مع الآخرين من الناس، وانفصال الفرد عن الذات الحقيقية، بسبب النظم الاجتماعية، والسياسية، التي يصبح فيها الفرد تحت تأثير السلطة الطاغية، مجرد وسيلة، ولعبة، لقوة خارجة عنه. مروراً بمرحلة التكوين، وهي المرحلة التي تكون فيها مفهوم الاغتراب بمعنى الانفصال، والتخارج، وشقت هذه الكلمة طريقها إلى القواميس الفلسفية في الستينيات من القرن الثامن عشر، إذ لفتت الأنظار إلى مفهوم الاغتراب، وبدأت فيها ظهور الدراسات، والكتب، باللغة الانجليزية، ووصل الاغتراب فيها إلى ذروته. وصولاً إلى مرحلة النضوج، وهي المرحلة الأكثر تعقيداً، وتمتد من بداية القرن التاسع عشر، إذ التطورات سواء كان ذلك في المجال العسكري، أم الاقتصادي، أم السياسي، أم الاجتماعي، وغيرها²⁰. وبالمجمل، نرى أن الاغتراب من حيث المفهوم والتعريف، يعبر عن شعور الفرد بالعزلة، والانفصال عن محيطه المهني، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الديني.

المطلب الثاني: الإغتراب السياسي "المفهوم والتعريف"

إنَّ قياس الاغتراب السياسي يعدُّ من الأمور الأكثر تعقيداً؛ ونتيجة لهذا التعقيد سنتناول في هذا المطلب مفهوم الاغتراب السياسي، والتعريف به.

أولاً- مفهوم الاغتراب السياسي

إنَّ مفهوم الاغتراب يُعدُّ أحد المفاتيح التي يمكن عن طريقها فهم المشهد السياسي، وتفسيره أيضاً. ونجد أن مستويات الاغتراب السياسي تعدُّ ديناميكية، ومتغيرة باستمرار في استجاباتها، وفقاً للقضايا المتعلقة بالسياسة، والأحداث التي لها تأثيرات متفاوتة على مستويات الاغتراب. فالاغتراب السياسي لا يمكن حصره في أنماط معينة بحد

19 . خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 51.

20 . علاء زهير الرواشدة، الاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 3، المجلد 4، الأردن،

ص 268، 2011.

ذاتها، بل إنّه يتسع ويتداخل مع أنماط، ومؤثرات واسعة، تجعل منه مفهومًا واسعًا، وعميقًا، لفهم السلوك السياسي²¹. إذ يعدُّ الاغتراب السياسي واحدًا من أكثر أنواع الاغتراب شيوعًا في المجتمع المعاصر بوجه عام، وتبدو مظاهره، وتجلياته في العجز السياسي، الذي يشير إلى أنّ الفرد المغترب ليست لديه القدرة على أن يصدر قرارات مؤثرة في الجانب السياسي، كما يفتقر إلى المعايير، والقواعد المنظمة للسلوك السياسي. بمعنى آخر، يشعر المرء بأنّ ليس له دور في العملية السياسية، وأنّ صانعي القرارات لا يضعون له اعتبارًا، ولا يعملون له حسابًا²². إذ يُعدُّ الاغتراب السياسي من أخطر أشكال الاغتراب، التي تؤثر في الشباب في المجتمعات الحديثة بشكل عام، ولاسيما في المجتمعات العربية. ذلك لأنّه يؤدي إلى تهميش الشاب العربي، وإبعاده عن المشاركة في الأحداث السياسية الجارية، التي تُفرض عليه من دون أن يمتلك القدرة على معارضتها، أو تغييرها. ومن ثمّ يجد الشاب نفسه معزولاً، وغير قادر على اتخاذ قرارات سياسية ذات تأثير، مما يجعله فاقداً للمعايير، والقواعد، التي تنظم السلوك السياسي، ويضعف دوره في العملية السياسية برمتها²³.

إنّ الدوافع التي خلقت الإحساس بالاغتراب الاجتماعي، هي نفسها الدوافع التي خلقت الإحساس بالاغتراب السياسي؛ لأنّ المفاهيم السياسية السائدة في المجتمع، هي التي تسيطر بدورها على المفاهيم الاجتماعية. وأنّ الاغتراب السياسي هو الحالة التي يصل فيها الفرد، إلى الشعور بأنّه غريب عن النظام السياسي؛ لأنّ هناك فجوة كبيرة في القيم بينه، وبين النظام، تتمثل في رفض معايير المجتمع، وثقافته، إذ يرتبط الاغتراب في هذه الحالة بالشعور بعدم الانتماء، وشعوره بالعجز إزاء المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، فهو شعور المرء بعدم الرضا، وعدم الارتياح للقيادة السياسية، والرغبة في الابتعاد عنها، وعن التوجهات السياسية الحكومية، والنظام السياسي برتمته²⁴. بمعنى أنّ الفرد يشعر بعدم القدرة على التأثير في المجال السياسي، وأنّه عاجز عن إصدار قرارات سياسية، فاقد لمعايير تشكيل نظام سياسي. بموازاة ذلك، فهو غير مرتاح، ولا يشعر بالانتماء لما هو عليه الوضع القائم. وتؤدي الأنظمة، والقوانين الخاصة بالدول، دورًا في إيجاد الاغتراب السياسي، إذ إنّ إلزام الناس بالامتثال لها، وتطبيقها، وإهمال تعريفهم بمعناها، وجدواها في تنظيم حياتهم، يجعلهم عاجزين عن فهم لماذا يقومون بتطبيقها؛ مما قد يؤدي إلى اغتراب جماعات كثيرة من الناس نتيجة ذلك.

إنّ إحساس الأفراد بتهديد النظام السياسي والاجتماعي، يعزز مشاعر الخوف لديهم؛ مما يؤدي إلى إحجامهم عن ممارسة الحياة السياسية، تحت معيار فقدان الأمل السياسي "اليأس السياسي"، وأنّ هذا له دور فاعل في تعميق

21. خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 52.

22. أحمد خيري حافظ، ظاهرة الإغتراب لدى طلبة الجامعة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص 269.

23. عبد اللطيف محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص 97.

24. جديدي زليخة، مصدر سبق ذكره، ص 350.

الاغتراب السياسي لديهم؛ مما يؤدي إلى صعوبة في نقل هذه المشاعر إلى مشاعر الالتزام، والقبول بالنظام السياسي²⁵.

بالمجمل يبدو أن الاغتراب السياسي كمفهوم يشمل العديد من الأبعاد، التي تتمثل في: العجز "اللاقوة"، اللامعيارية، احتقار السياسة، اللامعنى، والسلبية، والغربة عن الذات، ورفض القيم والأنومي، وانعدام الثقة. كما قام نيتلر بالتعرف على الاغتراب عن طريق أربعة أبعاد، تمثل إحداها في الاغتراب السياسي. وقد أشار ناشمياس إلى أن الاغتراب السياسي له أربعة أبعاد، تتمثل في: (العجز السياسي، وانعدام الثقة السياسية، واللامعنى السياسي، والعزلة السياسية)²⁶. وقد لا يحدث الاغتراب السياسي، إلا بناءً على استجابة للفاعلية السياسية الداخلية، والخارجية، وفق منظورين يتمثلان في شعور المواطن بالاغتراب السياسي، من منظور شعوره بعدم القدرة على تغيير الواقع، والأحداث السياسية؛ نتيجة انعدام الخيارات أو محدوديتها، في حين يمثل المنظور الآخر في عدم قدرة النظام السياسي على احتواء كل أفراد المجتمع، واستيعابهم؛ الأمر الذي لا يؤدي إلى بناء ثقة متبادلة ما بين مؤسسات الدولة، والمجتمع. ومن هنا فإن الاغتراب السياسي يحدث نتيجة عجز السلطة عن استيعاب الفاعلية الداخلية لمواطنيه، وكذلك يحدث الاغتراب نتيجة انعدام الثقة السياسية، حتى إن وجد استيعاب لكل أفراد المجتمع. وبما أن الاغتراب يعبر عن شعور دائم نسبياً بالفجوة ما بين الدولة، والنظام السياسي، وأيضاً يمكن عدّه كسبب ونتيجة لعدم شرعية الدولة. فإن المغترب قد يفضل أسلوب المواجهة، بدلاً عن الانسحاب أو الرضوخ، ومن ثم يدخل في دوامة مواجهة النظام السياسي.

ثانياً- تعريف الاغتراب السياسي

يُعرّف الاغتراب السياسي، بأنه: مجموعة من المواقف، والآراء، التي تعكس نظرة سلبية تجاه النظام السياسي، ويعبر عن مؤشر للضغط تجاه القادة السياسيين، والمؤسسات. ويُعرّفه لونج بأنه: "حالة من الشعور بعدم الرضا، وخيبة الأمل، والانفصال عن القادة السياسيين، والسياسات الحكومية، والنظام السياسي"²⁷. ويعرّفه أسعيد، بأنه: "شعور الفرد بالغربة، والعمل السياسي، والاتجاه نحو الاعتقاد بأن السياسة، والسلطة في مجتمعه، يسيرهما آخرون؛ لذلك فإنه لا يرى مجالاً لشخصه في المشاركة الفعّالة، فيصبح عدم الاكتراث صورة مجسدة لوجوده داخل الدولة"²⁸. أمّا محمد خضر عبد المختار فيعرّفه بأنه: "شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة الايجابية في الانتخابات السياسية، المعبرة بصدق عن رأي الجماهير، وكذلك الشعور بالعزلة عن المشاركة الحقيقية الفعّالة في صنع القرارات المصرية المتعلقة بمصالحه، واليأس من المستقبل، على اعتبار أن رأيه لا يسمعه أحد، وأنّ سمعه لا يهتم ولا يؤخذ به"²⁹. ولهذا يعبر عنه بعض المتخصصين: «بأنه الرفض الواعي للنظام السياسي ككل، الذي يعبر عن نفسه باللامبالاة. ويتضمن أيضاً إحساس الفرد بالعجز عن التأثير في النظام السياسي، وشعوره بعدم القدرة على إحداث

25 . خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 54.

26 . المصدر نفسه، ص 53.

27 . طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب، ص 116.

28 . محمد اسعيد، علم الاجتماع السياسي، ط ١، الكويت، مكتبة الفلاح، ب.ت، ص 517.

29 . عبد اللطيف محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص 97.

التأثير المعنوي في الأحداث السياسية، والنظام السياسي. وقد وصفه آخرون باللامعيارية السياسية، التي تكون مبنية على الاعتقاد بأن مسؤولي الحكومة، يتهمون المعايير أو القواعد المؤسسية الراسخة خدمةً لمصالحهم الضيقة. وهناك من يربطه بالفساد السياسي، والمالي، وطبيعة النظام السياسي القائم، بوصفه تعبيراً عن اعتقاد الأفراد، بأن مسؤولي الحكومة فاسدون، أو على الأرجح يتخلون عن مهامهم الحكومية، مقابل تحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا ناتج عن طبيعة النظام السياسي القائم؛ مما يشعر الأفراد بالاغتراب من النظام السياسي؛ لكونهم لا يستطيعون فعل شيء من شأنه أن يغيّر ذلك³⁰.

لهذا ينظر إلى الاغتراب السياسي بشكل عام، على أنه: شعور المواطن بالغرابة تجاه حكومته، والنظام السياسي، إذ يعتقد أنّ السياسة، وتسيير الحكومة، يتمان لصالح أطراف أخرى، وفق قواعد يراها غير عادلة، مما يجعل أقلية متميزة تسيطر على جهاز الدولة. في هذا السياق، يشعر المواطن بأن المجتمع والسلطة لا يكتراثان به، وبمشكلاته، بل يستشعر فقدان القيمة، والانتماء في هذا الإطار. ولأنّ هذا الإحساس يسيطر عليه، يميل إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية، إذ تخلق لديه مشاعر العجز السياسي، عوائق نفسية تمنعه من الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالشأن العام³¹. ويرتبط الاغتراب بالمشاعر السلبية تجاه المؤسسات الرسمية في الدولة، وضعف الانتماء إلى النظام السياسي، والشعور بالعزلة، وعدم التكيف مع الواقع المجتمعي، كما يقترن الاغتراب السياسي ببعض مظاهر السلوك السياسي، مثل السلوك الثوري، وتأييد العمليات التخريبية، أو الامتناع عن التصويت في الانتخابات، أو التصويت الاحتجاجي، والاشترك أو الانتماء إلى جماعات سياسية، أو دينية متطرفة، والانسحاب من العمل السياسي، والمشاركة السياسية. ويتضمن الاغتراب السياسي جانبين رئيسين: «أحدهما العجز السياسي، الذي يكون نتاج البيئة المحيطة بالأفراد. والآخر هو السخط، الذي ينشأ من داخل الفرد نفسه»³². وهو في الأخير، يمثل حالة العزلة، والانسحاب، التي يعيشها فرد أو مجموعة أفراد كلياً أو جزئياً عن النظام السياسي، يرافقه رفضاً أو حتى استسلاماً ظاهرياً، ونفوراً ضمنياً، من اجمالي العملية السياسية برمتها، منعكسة بجملة سلوكيات تبدأ من اللامبالاة، والانسحاب، والتمرّد الثوري، والاحتجاجات، وصولاً إلى العنف السياسي وحتى الإرهاب³³.

يظهر ممّا تقدم، أنّ الاغتراب السياسي كمفهوم خاص، يعبر عن شعور المواطنين بالاستياء، وعدم الرضا عن السلطة السياسية؛ الأمر الذي يؤثر في علاقتهم، ومواقفهم، من النظام السياسي القائم، ثم إلى أقصائهم عن الحياة السياسية؛ وذلك بسبب عدم قناعتهم بالنظام السياسي الحاكم، أو دوره في الحياة السياسية، أو الجماعات السياسية الموجودة.

30. خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 50.

31. حليم بركات، الاغتراب: إشكالية علاقة الفرد بالمؤسسات في المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠٠٦)، ص 13.

32. فيصل مخيط عبد الله ابو صليب، ظاهرة الاغتراب السياسي لدى عينة من الناخبين في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٣٨)، جامعة الكويت، (٢٠١٧)، ص ٢١.

33. نداء مطشر صادق، الأمن الفكري كأحد آليات معالجة الاغتراب السياسي لدى الشباب: أنموذج معرفي مقترح للجامعات

العراقية، المجلة السياسية و الدولية، العدد (39-40)، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، (2019)، ص 88.

المبحث الثاني

مظاهر الاغتراب السياسي ومسبباته

توصل الباحثون إلى تحديد العديد من مظاهر الاغتراب، وأسبابه، التي تقود إلى ظهوره داخل المجتمع. ومن المؤكد أنّ هذه المظاهر تتفاوت في طبيعتها، وطرق التعبير عنها بين مجتمع، وآخر، متداخلة مع القيم السائدة في كل مجتمع. وقد يعكس تصرف معين أكثر من شكل من أشكال الاغتراب، الأمر الذي يعكس التشابك، وعدم وجود حدود واضحة بين مكونات المنظومة القيمية. وبالمثل، فإنّ مظاهر الاغتراب، وتجلياته، لا يمكن فصلها بشكل قاطع، بل إنّها تتداخل لتشكّل مزيجًا متكاملًا يصعب تفكيكه. فما مظاهر الاغتراب؟ وما مسبباته؟

المطلب الأول: مظاهر الاغتراب السياسي

يقوم فينيفتر بتحديد أبعاد الاغتراب السياسي، عن طريق عدة جوانب، أبرزها انعدام القوة السياسية، وهو الشعور الذي ينتاب الفرد بعدم قدرته على التأثير في قرارات الحكومة، أو في كيفية توزيع السلطة، والقيم، داخل المجتمع، إذ يراه كعملية خارجة عن نطاق تأثيره. كما يشير إلى انعدام المعنى، الذي يتجلى في عدم قدرة الفرد على التمييز، بين الخيارات السياسية ذات القيمة، أو الجدوى، إذ يصبح من المستحيل التنبؤ بنتائج تلك الخيارات المحتملة، ومن ثمّ يعجز عن استخدامها كأداة لتغيير الظروف الاجتماعية المحيطة به³⁴. وانعدام المعايير "اللامعيارية السياسية"، يشير إلى إدراك تراجع أو انهيار القواعد التي تضبط العلاقات السياسية. يتمثل هذا في الإحساس بأنّ المسؤولين السياسيين، يتجاوزون الإجراءات القانونية عند تعاملهم مع الأفراد، أو خلال عملية اتخاذ القرارات السياسية. كما يرتبط ذلك بالعزلة السياسية، والتي تعني رفض العديد من أفراد المجتمع، لقواعد السلوك، والأهداف السياسية السائدة، إلى جانب الشعور بعدم عدالة، وشرعية، القواعد التي تحكم العملية السياسية³⁵. وقد وجدت بعض الدراسات الميدانية، بأنّ هناك علاقة بين الاغتراب السياسي، والمشاركة السياسية، التي تعدّ من أبرز مظاهر الاغتراب السياسي، إذ أثبتت الدراسات أنّ الأشخاص الذين يشعرون بالاغتراب، كانوا أقل مشاركة في الحياة السياسية. فأكثر المغتربين الذين يحصلون على الدعم الاجتماعي الأوسع، الذين تتاح أمامهم فرص المشاركة، سوف يكونون أكثر فاعلية سياسيًا في المجتمع. وقد ثبت أنّ الفاعلية السياسية لها علاقة طردية بالمشاركة السياسية³⁶.

كذلك هناك علاقة واضحة بين الاغتراب السياسي، والفاعلية السياسية، بوصفها أحد أبرز مظاهر هذا الاغتراب. ويقصد بالفاعلية السياسية الشعور على إحداث تغيير في الحياة السياسية، وقد وجد أنّه في حال الشعور بغيابها يعدّ من الأبعاد الرئيسة للاغتراب السياسي، وأنّ هناك دورًا قويًا للفاعلية السياسية الداخلية (تعكس تقييم الفرد

34. فيصل مخيط عبد الله ابو صليب، مصدر سبق ذكره، ص22.

35. علاء زهير الرواشدة، مصدر سبق ذكره، ص272.

36. للمزيد عن هذا الموضوع، ينظر: بكار فتحي، الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية "دراسة حالة الجزائر ١٩٨٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د/الطاهر مولاي - سعيد، الجزائر، (٢٠١٣).

لمقدار السلطة، والتأثير الذي يمكن أن يمتلكها في مضامين الأحداث السياسية، ومخرجاتها)، والفاعلية السياسية الخارجية (استجابة الحكومة "تقييم كلي وعام لمقدار استجابة المؤسسات السياسية، وقدرتها، في استيعاب كل أفراد المجتمع")، على تغيير الموازين في الحياة السياسية. وأنَّ الاحساس المنخفض بالفاعلية السياسية، يعدُّ مؤشرًا مهمًا للشعور بالعجز السياسي، الذي يعدُّ أحد مكونات الاغتراب السياسي. فالاغتراب يعبر عن حالة الإحباط، والاستياء، الذي يصيب مسؤولي الدولة رفيعي المستوى، الذين يتعمد النظام السياسي وضعهم في مناصبهم، من باب التمكين السياسي التمثيلي الصوري، التي تنعدم فيه الفاعلية السياسية³⁷. ويرتبط مفهوم الفاعلية، بمفهوم فقدان القوة، إذ إنَّ الأفراد الذين يشعرون بالاغتراب السياسي، يكون لديهم شعور متدنٍ بالفاعلية السياسية في الأحداث، والنتائج السياسية. كذلك يعدُّ فقدان الثقة السياسية نتيجة الاستبداد، والتسلط، وفشل النظام السياسي، مظهرًا مهمًا من مظاهر الاغتراب السياسي. إذ ثبت أنَّ هناك علاقة ما بين الاغتراب السياسي، وفقدان الثقة السياسية، فالاغتراب السياسي كمفهوم يشمل العديد من الأبعاد، منها ما يتمثل في انعدام الثقة. والاغتراب السياسي، يأتي كنتيجة لانخفاض الاهتمام بالسياسة، بموازاة انخفاض الثقة السياسية.

ولعل أوضح مظاهر الاغتراب السياسي، تلك التي ترتبط بانعدام الحراك السياسي، واختلال السلطة، والاقصاء السياسي. إذ يشير الاقصاء إلى حرمان الفرد، أو إبعاده، عن المشاركة في الأنشطة السياسية الفاعلة في المجتمع، ولا تتاح الفرص للناس بصورة كافية، أو أن تكون مشاركتهم هامشية بدون أي أثر سياسي، أو فاعلية سياسية، أو لا تتاح لهم فهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع³⁸. وفي ظلَّ وجود حراك سياسي مبني على الغنيمة، والزبائنية (بوسائل ديمقراطية)، أو العنف (باستخدام القوة)، فإنَّ ورود أمر إقصاء المنافسين، يعدُّ نتيجة طبيعية، يفرضا منطق التفاعل السياسي، طالما بُني على هذا الأساس. إذ يصبح ضرورة خدمة أعضاء الجماعة، التي وصلت إلى سدة الحكم عبر أفرادها (تصويًا أو عنفًا)، أمرًا حتميًا لا مفر منه. وفيما يتعلق باختلال السلطة بوصفها أحد مظاهر الاغتراب، نرى أنَّ السلطة في الوضع الطبيعي، تنقسم على قسمين، الأولى تتمثل في السلطة الرسمية، التي تقيّمها الدساتير، والقوانين، والتشريعات، لإدارة الحكم، وممارسة شؤونه، كالسلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. أمَّا الثاني فتتمثل في السلطات الفعلية، التي تسهم في توجيه إدارة الحكم ودفته، وتؤثر في اتجاهات السلطات الرسمية في الدولة، مثل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، وجماعات الضغط والمصالح، بشكل يحافظ على شكل الدولة، والسلطة، والقوانين، من الاختلال، والتدهور. وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة، إلا أنَّ الوضع يختلف في الدول النامية، ومنها العراق، فلا يمكن أن تكون علاقة السلطة، وشكلها من هذا المنظور، إذ تنقسم تطبيقًا إلى سلطة صورية (أسمية)، تتمثل في مسؤولي الدولة، والسلطة الصورية، تتمثل في الأدوات الضاغطة عليهم.

المطلب الثاني: مسببات الاغتراب السياسي

37. خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 57.

38. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط 4، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

(٢٠٠٥)، ص ٣٩٥.

يبدو أنّ الاغتراب السياسي حالة عامة تصيب المجتمعات على المستويات كافة، ولاسيّما على المستوى السياسي، وهي حالة اجتماعية يتخذها الأفراد أو المجتمع، كرد فعل على سوء استخدام السلطة، أو سوء أداء النظام السياسي، والقائمين عليه، ولاسيّما في الأنظمة الهجينة، التي تجمع بين الأدوات الديمقراطية، والاستبداد السياسي، أو الدول ذات التحول الديمقراطي. إذ يتضح عن طريق دراسة مسار تطور الأنظمة السياسية الهجينة، أنّها نجحت في مقاومة الضغوط الداخلية والخارجية المستمرة للتحول نحو الديمقراطية. وقد حققت ذلك بالاعتماد على أدوات، وآليات قانونية، وسياسية، بهدف الحفاظ على السلطة، وممارستها ضمن إطار يتضمن بعض المظاهر الديمقراطية؛ لتنتج لنا حالة من الاغتراب السياسي. ولعل أبرز الآليات السياسية التي اتبعتها تلك الأنظمة، تتعلق بالهندسة الانتخابية التوظيفية، وطبيعة عملية صناعة السياسة العامة، وهي الآليات نفسها التي اتبعتها النظام السياسي العراقي بعد عام (2003) وحتى الآن، التي أدت إلى شيوع ظاهرة الاغتراب السياسي بشكل كبير، بين المجتمع، والنظام، أو المجتمع، والدولة.

أولاً- الهندسة الانتخابية التوظيفية

غالبًا ما يشير مصطلح الهندسة السياسية، الذي يتجاوز في دلالاته مفهوم الهندسة الانتخابية، إلى مجموعة من الإجراءات القانونية الخاصة التي تعتمدها السلطة الحاكمة، بهدف تحقيق أهداف سياسية موضوعية مسبقًا. تركز هذه الأهداف بشكل أساسي على تشكيل المؤسسات السياسية، وتوجيه السلوك السياسي للأفراد. في هذا الإطار، يشير مصطلح الهندسة الانتخابية إلى الإجراءات التي تتخذها السلطة الحاكمة، فيما يتعلق بعملية الانتخابات، وتشمل مجموعة من القوانين المرتبطة بالنظام الانتخابي، والتقسيم الانتخابي، وقواعد الحملات الانتخابية، وغيرها من الترتيبات. تهدف هذه التدابير بشكل عام إلى تحقيق مصالح، وأهداف سياسية محددة، توجّهات السلطة القائمة. وفي السياقات الديمقراطية المفتوحة، تعمل السلطة الحاكمة على تعزيز الديمقراطية، عن طريق هندسة انتخابية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي:

- تعزيز مستوى التمثيل السياسي، وضمان تحقيق العدالة فيه.
- الرفع من مستويات المشاركة الانتخابية.
- تحسين الأداء الحزبي، والعمل على تحقيق المزيد من الاستقرار الحكومي.

أمّا في الأنظمة السياسية التسلطية أو الهجينة، فتكون الهندسة الانتخابية بغرض تقوية النظم القائمة، وتجديدها، عن طريق تقوية السلطة السياسية، والقبضة الاستبدادية، عبر عدة وسائل وأدوات، أهمها: الانقلابات، واستعمال العنف، والقمع بطريقة منهجية، ومقصودة، وإفراغ الانتخابات – عن طريق آليات الهندسة الانتخابية – من محتواها التمثيلي، والتنافسي، والنزيه، والشفاف، باستعمال التزوير الانتخابي، والتلاعب بإرادة الناخبين، وتشريع

39 . عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (10)، (2014)، ص316-317.

النظم الانتخابية المناسبة للأحزاب، التي تدير العملية السياسية⁴⁰. وتُوجد العديد من الحالات داخل الأنظمة السياسية الهجينة، إذ تُبذل جهود لمقاومة مطالب التحول الديمقراطي، عبر استخدام هندسة انتخابية مُوجّهة، لتحقيق أهدافٍ تختلف عن تلك التقليدية. في هذه الأنظمة، تعمل المجموعة الحاكمة على استغلال النظام الانتخابي، لترسيخ بقاءها في السلطة، وتجديد شرعيتها، وتوسيع قاعدة نفوذها الزبائني، مستفيدةً من تنظيم انتخابات تعددية تنافسية، ولكن ضمن إطار سلطوي. تسعى هذه الممارسات، عبر هندسة انتخابية مُحكمة، وغير محايدة، إلى إدماج أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ضمن العملية الانتخابية. الهدف من ذلك هو رفع نسب المشاركة من جهة، وإظهار الانتخابات بصورة تنافسية من جهة أخرى، معتمدةً على أدوات قانونية، مثل القوانين الانتخابية، وأنظمة الانتخابات، وتوزيع الدوائر الانتخابية، إلى جانب أدوات سياسية تشمل الخطاب السياسي، والإعلام الموجه، وغيرها من الوسائل⁴¹. إنَّ اعتماد الأنظمة السياسية الهجينة على هندسة انتخابية موجهة، يؤدي إلى تعميق الاغتراب السياسي، إذ يشعر المواطن بعدم وجود عدالة سياسية، ويتزايد عدم رضاه عن مستوى جودة الديمقراطية، وأدائها. كما يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة السياسية، وترسيخ الإحساس بالعجز السياسي، أي عدم القدرة على التأثير في نتائج الانتخابات، أو المساهمة في صياغة السياسات، وتجديدها، عبر النظام الانتخابي القائم:؛ مما يؤدي إلى العزلة السياسية، والاغتراب السياسي، الذي بدوره يؤدي إلى اختلال في بنية الدولة، والنظام السياسي؛ مما يولد حالة من الاغتراب الانتخابي، ويشير هذا إلى حالة يشعر فيها الفرد، بعدم القدرة على المشاركة في الشؤون السياسية بصفته ناخبًا، مع ابتعاده عن التطورات السياسية كافة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. يرتبط مفهوم الاغتراب الانتخابي في أدبيات الاغتراب، بفكرة الفاعلية السياسية، أي الإحساس بالعجز عن التأثير في مسار العملية السياسية، سواء على مستوى اتخاذ القرارات السياسية، أو الأحداث المترتبة عليها داخل المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد. بناءً على ذلك، يُنظر إلى الشخص الذي يشعر بقلّة الفرص المتاحة له، للتأثير في هذه العملية داخل مجتمعه، على أنه مغترب انتخابياً⁴². وهذا ما حدث في العراق منذ عام (2003) إلى الآن، حتى أصبحت الغالبية العظمى من المجتمع العراقي، لا تأبه بموضوع الانتخابات؛ لكونها - حسب المغتربين - غير عادلة، ولا تمثل خيارات المواطن الحقيقية، وعادة ما يتم الالتفاف على خياراته السياسية، عبر أنظمة وقوانين انتخابية غير عادلة، لا تعبر عن رغبة المواطن أو المجتمع السياسي، فضلاً عن الفشل الكبير في أداء النظام، وسوء تجربة مخرجات الدورات الانتخابية الماضية؛ لذلك نرى حالة الاغتراب السياسي، والتصدع، كبيرة بين المجتمع والسلطة، أو بين الحاكم والمحكوم في البيئة العراقية، للحد الذي أصبح فيه النظام السياسي محط سخرية بين طبقات المجتمع المتعلمة، وغير المتعلمة.

40 . رايح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (6)، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر، (2012)، ص 61.

41 . عبد الله بلغيث، الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد2، المجلد الاول، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، ص140-141.

42 . سارة سعيد عبد الجواد، الاغتراب الانتخابي وعلاقته بالدعاية الانتخابية وانعكاسه على المشاركة السياسية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والاعلان، العدد23، 2022، مصر، ص 376.

ثانيًا- طبيعة عملية صناعة السياسة العامة

بدء عملية صنع السياسات من الإدراك بوجود مشكلة معينة، أو مجموعة مشكلات، وهذه المشكلات يمكن أن تكون سياسية، أو عرقية، أو أمنية، أو اقتصادية، أو عقائدية، أو مجتمعية، أو خليط من مختلف المصادر؛ لذلك تعدُّ عملية صنع السياسات العامة، عملية ديناميكية متشعبة معقدة، تصدر عنها قرارات توجه عمل الحكومة، وأجهزتها المتنوعة. إذ تشير عبارة صناعة السياسة العامة، إلى مجموعة من التفاعلات بين الجهات الحكومية، وغير الحكومية، بهدف البحث عن حلول، واتخاذ قرارات مناسبة، تُترجم إلى برامج حكومية موجهة، لتنظيم شؤون المواطنين في مختلف القطاعات. وتختلف طبيعة هذه العملية بناءً على طبيعة النظام السياسي، ومدى ديمقراطيته⁴³.

في الأنظمة السياسية المفتوحة التي تتسم بمستوى مقبول من الديمقراطية، تسعى الجهات الحكومية إلى توسيع نطاق التشاور، والعمل المشترك مع الأطراف غير الحكومية، سواء كانت سياسية، أو غير سياسية. يشمل ذلك الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. ويتم تحقيق ذلك عن طريق آليات متعددة، أبرزها النقاشات العامة، والتفاوض، والمساومات، بهدف تقديم خيارات، وبدائل مختلفة، لصانع القرار. تسفر هذه العملية عن قرارات، وإجراءات، تهدف إلى معالجة القضايا التي تهم هذه الأطراف. وفي ظل الأنظمة الديمقراطية، تحظى مثل هذه التدابير عادةً بقبول نسبي، من جانب المجموعات غير الحكومية. أمَّا في الأنظمة السياسية الهجينة، فإنَّ عملية صنع السياسات العامة تأخذ طابعًا شكليًا في الأساس. إذ تسعى الفئة الحاكمة ضمن هذا النموذج، إلى توسيع نطاق المشاورات خلال مرحلة المدخلات، سواء مع مجموعات الدعم أو المطالب. ويتم إشراك عدد كبير من الجهات، تشمل الأحزاب السياسية، والنقابات، والمجموعات الاقتصادية، والتنظيمات المدنية، والمؤسسات البحثية، سواء كانت مؤيدة للحكومة أو معارضة لها. يتم ذلك عبر اجتماعات مشتركة، ومنصات حوارية عامة داخل هيئات رسمية، مثل البرلمان أو في منتديات مدنية أو إعلامية. ومع ذلك، تُهيمن الأجهزة البيروقراطية التابعة للنظام السياسي الهجين، على عملية تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات سياسية. ويتم بلورة البدائل بما يخدم متطلبات استمرار الفئة الحاكمة في السلطة، وضمان بقائها، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعات الاقتصادية، والسياسية غير الحكومية، التي تربطها علاقة زبائنية بتلك الفئة الحاكمة⁴⁴. وهو ما ينتج شعورًا لدى المواطن، بأنَّ المشاركة في صياغة مطالب جديدة ضمن عناصر إدخال جديدة لا جدوى منها، وأنَّ السياسات الحكومية المتخذة هي في صالح مجموعة بعينها، وليست موجهة لتحسين أوضاعه. فهو يشعر أنَّه لا يمتلك القوة

43 . هشام زغاشو، صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد ١٠، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥، سكيكدة، ٢٠١٥، ص ٨١-٨٢.

44 . بلال الشوبكي، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد (25)، (2017)، ص 11.

السياسية، التي تمكنه من المشاركة الفعلية في صنع سياسات عامة تحقق له انتظاراته، وهو ما يوسع من مساحة الاغتراب السياسي للمواطن، في ظل الأنظمة السياسية الهجينة⁴⁵.

المبحث الثالث

الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي

لقد تحولت العديد من الدول التي تخلت عن الاستبداد المطلق، لا إلى ديمقراطيات، بل إلى أنظمة تجمع بين خصائص ديمقراطية، وغير ديمقراطية، وهناك عدد من المجالات السياسية بالغة الأهمية، لاستقرار الأنظمة السياسية، ولاسيما الهجينة منها، مثل النظام السياسي العراقي الحالي، وهي: المجال الانتخابي، والعلاقات بين السلطتين التنفيذية، والتشريعية، والمجال القضائي. ففي هذه الأنظمة، تُعدّ الانتخابات مصدرًا للشرعية، وقد تكون محل نزاع حاد، حتى لو شابه التلاعب بسلطة الدولة، وإساءة استخدامها. قد تكون البرلمانات في الأنظمة الهجينة ضعيفة، ولكثما، على عكس المجالس التشريعية في الأنظمة الاستبدادية الصريحة، لا تزال قادرة على العمل كمنصات محتملة للمعارضة. في المجال القضائي، تجمع الأنظمة الهجينة بين الاستقلال القضائي الرسمي، ورقابة تنفيذية غير كاملة. ثمة بُعد حاسم آخر، يُغفل أحياناً، يجب مراعاته عند تحليل استقرار الأنظمة الهجينة، وهو الجمهور، الذي عادةً ما يعطي لكل نشاط سياسي حيوية كبيرة، وهو عامل حاسم في تطور الدولة، ونظامها السياسي. وكثير من الأحيان، نرى الجمهور أو المجتمع ينعزل عن الدولة، والسلطة، والنشاط السياسي بشكل عام، ولاسيما في الأنظمة السياسية الهجينة، الذي أصبح يتخذ من الاغتراب، أداة سياسية، واجتماعية، كحالة احتجاجية على الاختلال الوظيفي، الذي يصيب الدولة، والنظام السياسي. فالاغتراب السياسي، والاختلال الوظيفي في الدولة، والنظام السياسي، يشيران إلى شعور المواطنين بالانفصال عن العملية السياسية، وعدم الثقة في المؤسسات الحكومية؛ مما يؤدي إلى عدم فاعلية النظام السياسي، وانخفاض المشاركة فيه. يمكن أن يكون الاغتراب السياسي نتيجة للاختلال الوظيفي في الدولة، والنظام السياسي، إذ يشعر المواطنون بعدم قدرة النظام على تلبية احتياجاتهم، وتطلعاتهم.

المطلب الأول: الاغتراب السياسي والاختلال الوظيفي للدولة

هناك رابطة قوية بين الدولة، والفرد، إذ يعتمد كل منهما على الآخر، فالأفراد في مجموعهم (الشعب) هم أحد شروط تكوين الدولة، أو أحد عناصرها الأساسية، فضلاً عن ذلك، فإن شرط وجود الدولة يعدُّ أهم متطلب لحياة الشعوب. وهذا الأمر يعدُّ حتمياً؛ نظراً للعلاقة التكافلية التي تنشأ ما بين الدولة ككيان، وما بين الشعب كمجتمع، إلا أنَّ هناك شروطاً يجب توافرها لكي تستقر العلاقة بين القائمين على الدولة، والشعب الذي تحكمه الدولة، فالدولة ليست تعبيراً رمزياً عن السلطة، ومكوناتها من البشر الذين يتحكمون فيها، وقد فسرت الدولة من عدة أوجه، بدءاً من التطور التاريخي، حتى الحق الإلهي، وانتهاءً بالعقد الاجتماعي، الذي ساقه لنا عدد من مفكري نظريات العقد

45 . عبد الله بلغيث، مصدر سبق ذكره، ص142-143.

الاجتماعي. من أبرز المقاربات التي تسهم في فهم التحولات السياسية، والتفاعلات، وصور الاستقرار أو عدمه، فضلاً عن ظهور الانقلابات العسكرية، وانتشار العنف السياسي، هي مقارنة العلاقة بين الدولة، والمجتمع. هذه العلاقة تُعدُّ المفتاح لفهم تنوع أنظمة الحكم، واختلافاتها. فالسلطة والحكم يعكسان تفاعلاً ديناميكياً بين الجانبين: قوة المجتمع، وتماسكه من جهة، وقدرة السلطة على فرض تأثيرها من جهة أخرى. كلما كان المجتمع أكثر قوة، وتنظيماً، قلّت فرص تغوّل السلطة، وتحكمها المفرط. فالمجتمع بطبيعته يمثل الجانب اللاسلطوي الذي يوازن العلاقة مع الدولة كرمز للسلطة. ومن الجدير بالذكر أنّ مفهوم السلطة في جوهره، يشير إلى القدرة على التأثير، وتنفيذ القرارات، عن طريق أدوات إكراهية أو تحفيزية. ولتحقيق هذا التأثير، تعتمد الدولة على عناصر القوة الصلبة، مثل القوة العسكرية، والأمنية، والقدرات الاقتصادية، فضلاً عن التحكم بما يطلق عليه "القوة الناعمة"، التي تُعدّ انعكاساً لقوة المجتمع، وتمسكه بقيمه، وثقافته⁴⁶. ولعل من أبرز مصادر الاغتراب، تلك التي يصنفها (حليم بركات) إلى العلاقات الاستبدادية السلطوية، على مستوى الدولة، والعائلة، والمؤسسات الدينية، والسياسية السائدة، تتحكم بالإنسان وبمصيره، ولا يستطيع أن يؤثر فيها، أو يغيّر من أشكالها، وهي من مهام الدولة الوظيفية تجاه المجتمع⁴⁷.

هناك علاقة وطيدة ما بين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وما بين التفاعل السياسي الذي عادة ما يكون السبب الذي يُوجد الاغتراب السياسي، فشكل الدولة يقوم بدور كبير في الشعور بالاغتراب السياسي لدى المواطنين فيها، فكلما كانت الدولة تتجه نحو الجمود، والحد من الحراك السياسي، وتحديد الأطر فيها - بناءً على معايير ثابتة - لا تسمح للمجتمع أو الشعب بالانخراط فيها، كان هناك إغتراب سياسي. فالدولة الملكية التي فيها المعايير مسنودة إلى أسرة بذاتها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تستقيم أمور الدولة إلا بالإرادة السياسية لهذه الأسرة، نجد فيها أنّ الشعور بالاغتراب السياسي واسع النطاق؛ لذا فللدولة، والقائمين عليها، دور أساسي في إيجاد الاغتراب السياسي، وهو كثيرًا ما يكون نتيجة للاختلال الوظيفي للدولة. وإذا كان للاغتراب السياسي جذور غائبة في تكوين الدولة، فإنّها لا تستطيع منح نفسها الشرعية، ومن ثم لا تستطيع أيضًا، تأكيد الدعم فيما يتعلق بعملية بناء الدولة عبر الوسائل المشروعة، بدءًا من العنف، والمحاولة العشوائية التي تؤدي إلى تجذير المبادئ العنصرية، والتمييز⁴⁸.

إنّ عدم قدرة الدولة على استيعاب التنوع المجتمعي، وإقصاء بعضها على أساس عرقي، أو أثني، أو لغوي، أو ثقافي، أو ديني، يؤدي إلى عزل تلك الجماعات عن الدولة، وتتولد لديها ظواهر الاغتراب بمختلف مسمياته، وربما تجعل تلك الجماعات عرضة لمطامع دول أخرى، تريد الأذى للدولة الأم عن طريقها، كما يحصل اليوم في كثير من دول الشرق

46. ناجي صادق شراب، العلاقة بين الدولة والمجتمع، صحيفة الخليج، تاريخ النشر: 15 سبتمبر 2023، تاريخ الدخول: 2025/7/14، <https://www.alkhaleej.ae/2023-09-15/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A>

47. علاء زهير الرواشدة، مصدر سبق ذكره، ص 273.

48. خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص 118-119.

الأوسط، ومنها العراق، أو أن يؤدي ذلك إلى شنّ حروب أهلية واسعة النطاق؛ وذلك نتيجة الاختلال البنوي في وظائف الدولة تجاه المجتمع. وكذلك الحال بالنسبة للشعور الشعبي تجاه الدولة منقوصة السيادة، أو تلك التي لا تمتلك السيادة الكاملة بأي شكل من الأشكال؛ سواء كانت نتيجة للتدخلات، أو الاملاءات الخارجية، والتدخل بالشأن الداخلي أو بالقرار السياسي؛ فإنّ ذلك يشعر الشعب بالاغتراب السياسي. كما أنّ عدم الاعتراف بالدولة أو الاستهانة بها على المستوى المحلي أو الدولي، يسهم في توليد شعور الاغتراب السياسي لدى مواطنيها، ويشعرون كأنّهم في عزلة عن العالم المتطور. كما نجد أنّ أزمة الأمة، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع بمدلولاتها، تعبر تمامًا وجوهراً، عن كونها لا تأتي إلا نتيجة للاغتراب السياسي، الذي لا يمكن التعبير عنه، إلا بالعنف، والمشكلات، والأزمات في الدولة⁴⁹. يعكس هذا الأمر وجود ضعف في الهيكل الهندسي العام للدولة، الذي يجب أن يكون مستنداً إلى القيم التي يُقدّرها المجتمع، وتعمّق في نسيجه الاجتماعي. فعملية بناء الدولة تتحقق عندما تقوم النخبة السياسية بإنشاء مؤسسات، ومنظمات جديدة، تندمج داخل المجتمع بهدف تنظيم سلوكه، واستثمار أقصى ما يمكن من موارده. إذ يرتبط بناء الدولة بتطوير قدرات تنظيمية، واستخراجية ملحوظة للنظام السياسي، مع تعزيز بيروقراطية مركزية قوية، ومتماسكة، ترتبط مباشرة بنمو هذه القدرات⁵⁰. وليس بالأزمات السياسية التي تخلق العداء للدولة. إذ تعمل الأزمات السياسية على تحجيم النظام الحاكم، أو السيطرة عليه، مما يخلق حالة من الاغتراب السياسي، الذي بدوره يزيد من تضخيم، وخطورة الأزمة السياسية. بموازاة ذلك، تعدُّ فعالية النظام السياسي، كما يشير إلى ذلك (سيمور مارتن ليبست)، مصدرًا مهمًا للسلطة، وشرعيتها؛ لأنّها تمثل (المعيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية النظام والسلطة السياسية)⁵¹. وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثاني، الذي سنتناول به الاغتراب السياسي، والاختلال الوظيفي للنظام السياسي.

المطلب الثاني: الاغتراب السياسي والاختلال الوظيفي للنظام السياسي

إنّ النظام السياسي لا بدّ له من علاقة مع الشعب الذي يمثله، وهي العلاقة التي يعمل النظام السياسي على أساسها، وقد أشار العلامة ابن خلدون إلى حتمية وجود هذه العلاقة، فأكد على أنّ السلطان (الحاكم، الملك، الرئيس... إلخ)، هو من له رعية (شعب)، والرعية هم من لهم سلطان⁵². والنظام السياسي هو تعبير للوجود السياسي لجماعة اجتماعية، كالقبيلة، والأمة، والدولة. هذا التعبير، إذا ما استند بالأساس على رغبة، واختيار، وقناعة كاملة، وإرادة جماعية لدى الشعوب بالمطلق، فإنّ القبول بهذا النظام، يأخذ طابع الاستمرارية، ويمهد للاستقرار، وعلاقات طبيعية، لا يشوبها التوتر، والصراع، وإذا ما كان الأمر عكس ذلك، فإنّ الشعور المتولد لدى الشعوب يبقى في حالة توتر، كأمن، وتهديد مستمر ضد النظام السياسي. وإنّ محاولة فرض استمرار الحكم، بأيدي فئات معينة، يُفرد علاقة اجتماعية، وسياسية، محتومة في إطار علاقة السيد بالعبد؛ الأمر الذي يفرز «في الغالب» نظام استبدادي

49. المصدر نفسه، ص 123.

50. نداء مطشر صادق، مصدر سبق ذكره، ص 97.

51. عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ج 3، ط 2، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1993)، ص 451.

52. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط 1، بيروت، دار صادر، 2000، ص 142.

للدولة، والقائمين عليها. وهذا الأمر يؤدي إلى المساس سلبيًا بجوهر السياسة في الإنسان 53. كما أنّ لثققة السياسية، التي يشعر بها المواطنون، تجاه النظام السياسي الحاكم، دورًا كبيرًا في تعزيز نسبة المشاركة، والانخراط في العملية السياسية؛ ويعدُّ فقدانها بمنزلة انفصالًا بين القائمين على الحكم، ومؤسساته، والشعوب.

إنَّ بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترات طويلة، وعدم تلبية احتياجات، ومطالب الشعوب، يؤدي إلى ازدياد السخط عن الدولة، وقياداتها، ويؤثر في استقرارها، وبقائها. فالاغتراب الذي يؤلّد العنف، لا يظهر إلا في ظلّ السلطة، وبقاء السلطة بيد أشخاص، أو جهات، أو فئات بشكل دائم، يوجد الاغتراب بتداعياته المختلفة 54. إذ تسعى جميع الأنظمة السياسية، سواء كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، إلى تحقيق مبدأ الفاعلية في مؤسساتها، لضمان استمرارية النظام، وديمومة بنيته، وأطره المختلفة. ومع ذلك، فإنَّ تحقيق هذا المبدأ يعتمد على مجموعة من المقومات، التي تختلف تبعًا لطبيعة النظام، وهيكله، وقيم المجتمع. يتمحور مبدأ الفاعلية السياسية حول التفاعل بين المجتمع، ومؤسسات النظام السياسي، فقد يكون هذا التفاعل إيجابيًا عندما تستجيب مؤسسات النظام لاحتياجات المجتمع، ومتطلباته، مما يعزز شعور المواطن بالانتماء، ويقلل من الإحساس بالاغتراب السياسي. أمّا التفاعل السلبي، فقد يظهر عندما تفرض مؤسسات النظام بعض القيم بصورة قسرية، ما يدفع الأفراد للانخراط الشكلي مع هذه المؤسسات، من دون اقتناع حقيقي. على الرغم من ذلك، فإنَّ تحقيق مبدأ الفاعلية، يعتمد بشكل أساسي على عوامل جوهرية، مثل وجود مؤسسات فعّالة، وثقافة سياسية ناضجة، ومستوى جيد من المشاركة السياسية 55. والنظام السياسي هو بناء مؤسسي قائم على مؤسسات، وهذه المؤسسات تتفاعل في ما بينها، من أجل تحقيق التوازنات، وحفظها، داخل إطار الدولة، وإنَّ وجود المؤسسات داخل الدولة غير كافٍ في تحقيق فاعلية النظام السياسي، ما لم تتصف تلك المؤسسات بمجموعة صفات، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في إرساء سياسة عامة جيدة، تؤدي بواقع الحال إلى تفاعل المجتمع مع النظام السياسي، منها المؤسسة، التي نعني بها بناء سلطة مدنية موحدة، وتضمن المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الديني، أو العرقي، أو الإيديولوجي، أو القانوني، أو التمايز الوظيفي. والتمايز الوظيفي، الذي نقصد به، التخصص الوظيفي، الذي تقوم عليه أبنية، أو مؤسسات النظام السياسي في الدولة، أو بمعنى التخصص، والفصل بين الأدوار. وكذلك الشرعية، بما تعنيه من قبول سلطة الآخر، وشرعية الحكومة، تعني أنّ المواطنين قد قبلوا تلك الحكومة، واعترفوا لها بأنّها سلطة شرعية. فضلًا عن القدرة المؤسسية، التي عن طريقها تنعكس كفاءة النظام السياسي، وسياسته العامة، باعتبار أنّ

53. محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٦، ص ٢٣.

54. محمد زغبور، تطور الفكر السلطوي: العلمانية، الإسلام، الماركسية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٤.

55. زيد عدنان محسن العكلي، أمير مالك مليوخ، مقومات و معوقات فاعلية النظام السياسي: العراق بعد عام 2005 أنموذجا، مجلة

قضايا سياسية، العدد 48-49، المجلد 17، جامعة النهريين كلية العلوم السياسية، 2017، ص 224.

مؤسسات الدولة، وأجهزتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، هي التي تصنع القوانين، والقواعد، وتقوم بتنفيذها، كما أنّها توفر الأمن، والاستقرار، للمجتمع⁵⁶. وهذا قد يخلق حالة من الاندماج السياسي.

إنّ الاندماج السياسي يشتمل على أبعاد ثلاثة (قيمية، ومؤسسية، واندماج بين القادة والجماهير)، فالبعد الأول يعني، إيجاد الحد الأدنى من الاتفاق بين الجماعات المختلفة كافة، حول القضايا العليا في المجتمع، في حين أنّ البعد الثاني يهتم أساساً ببناء (صياغة مؤسسية)، من حيث آليات صنع القرار السياسي، وتداول السلطة السياسية. أمّا البعد الثالث فهو يهتم أساساً بقبول المحكومين للحكام، ورضاهم عن خدمات مقدمة، مع ربط الجماهير بقنوات التنظيم السياسي الموجود. ولعل أبرز مقياس نعتمده للاندماج السياسي، هو المشاركة السياسية في ممارسة حق الترشح النيابية، وممارسة حق الانتخاب، وتولي المناصب الوزارية والعامّة، وذلك لتجاوز عدد الجماعات، والقوى السياسية الراضية للنظام السياسي، ولتحقيق تفاعل ما بين النظام السياسي، والأقليات، فضلاً عن تجسيد التمثيل السياسي للجماعات المختلفة في النخبة الحاكمة، مع تقليص محاور الانقسام بين الجماعات داخل المجتمع⁵⁷. ولعل تجاهل كل ما ذكر في الأعلى، يشعر المجتمع بالعزلة، والاغتراب السياسي تجاه السياسي، وكل مؤسساته؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في استقرار النظام، والاستقرار السياسي بشكلٍ عام. وتأثيره يتجسد بمنظورين⁵⁸:

1. الأول مباشر، يتضمن قيام الراضين للوقوع في الاغتراب السياسي، ممن لديهم القوة اللازمة لمقاومة النظام السياسي والدولة، بإشعال الثورة، والاحتجاجات، والتظاهرات، والفوضى.
2. أمّا الثاني فهو غير مباشر، يتمثل بقيام المغتربين السياسيين من الجماعات المهمشة، أو جموع الشعب الذين لا يملكون القدرة، والقوة اللازمة لمقاومة النظام السياسي، والدولة، بدعم مثل تلك التوجهات، كثورة ضد مشاعر الاغتراب التي يشعرون بها.

الخاتمة

ممّا تقدم، تظهر لنا علاقة واضحة بين الاغتراب السياسي، والاختلال في وظيفة الدولة، والنظام السياسي. فمشاعر الاغتراب تنمو، وتتكون، جنباً إلى جنب مع تكوّن الدولة، ونظام الحكم، والدولة التي تنتهج أسلوباً لا يتلاءم مع الشعب الذي تحكمه، ولا يتناسب مع الأهداف، والغايات، المنشودة، كأنّها تزرع بوادئ اندثارها بتلك الممارسات. فممارسات نظام الحكم في الدولة، هي المعيار الحرج في وجود ظاهرة الاغتراب السياسي من عدمه. إذ يرتبط تكوّن الاغتراب السياسي مع حالة عدم الاستقرار لأي دولة، كما يرتبط الاستبداد بالسلطة، وينتج الاغتراب السياسي، لهذا يمكن عدّ الاغتراب السياسي متغيراً تابعاً لممارسات السلطة السياسية، التي يمكن عدّها متغيراً مستقلاً لظهوره. وهنا

56. حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، (2008)، ص345.

57. نداء مطشر صادق، مصدر سبق ذكره، ص99.

58. خالد أحمد حسين القيداني، مصدر سبق ذكره، ص134.

نصل إلى نتيجة مفادها: «إنَّ عدم استيعاب الدولة، أو النظام السياسي، بأنَّ هناك احتياجات مختلفة للأفراد، تتعلق بحاجاتهم الفسيولوجية المادية، أو احتياجاتهم المعنوية، المتمثلة في الحاجة للإنجاز، والقوة، وتقدير الذات، واحترام الحقوق... وغيرها»، يؤدي إلى اختلالات خطيرة، تمس استقرار النظام السياسي، وتهدد وجود الدولة، وبقائها، إذا لم يتم التعامل معها بإجراءات، وسياسات صحيحة. عليه خرجت الدراسة بعدة استنتاجات أبرزها:

1. إنَّ التحولات السياسية في شكل الدولة، والنظام، لم يعالج الاختلال البنيوي في وظيفة الدولة، وعلاقتها بالمجتمع، بل إنَّ العقلية الاقصائية، والتهميش، قد تستمر عبر الأدوات الديمقراطية، بعد أن يتم تفرغها من محتواها الحقيقي، وتوجه باتجاه خدمة مصالح الطبقة الحاكمة، والأحزاب الماسكة بالسلطة، عن طريق التشريعات المقننة، وتوزيع الثروة، وتقاسم السلطة.
2. إنَّ الاغتراب السياسي، يرتبط ارتباطاً مباشراً باللامبالاة السياسية، التي بدورها ترتبط بالنتائج المهددة للنشاط السياسي، وعدم جدوى النشاط السياسي، فضلاً عن نقص الحوافز للاهتمام بالمشاركة.
3. إنَّ ترافق الاغتراب السياسي مع الفقر، والحاجة، يؤدي إلى تنامي العنف المبني على أساس عرقي، وقد يؤديان إلى ظهور جماعات عرقية أو طائفية، كجماعات ثورية تحريضية تجاه الأوضاع السياسية.
4. إنَّ ظاهرة الاغتراب السياسي، مرتبطة بالثقة، والفاعلية، فكلما زادت الثقة بين المجتمع، والحكومة، زادت عملية التصويت في الانتخابات، وارتفعت الثقة، والفاعلية السياسية، وانخفضت ظاهرة الاغتراب.
5. إنَّ الاغتراب السياسي، يمثل نقداً تقييماً للنظام السياسي على مستوى السلطة.
6. إنَّ الاغتراب السياسي، يعبر عن الشعور الدائم نسبياً بالفجوة بين الدولة، والنظام السياسي، والمجتمع.
7. هناك علاقة ترابط وتكامل بين الفساد، والاغتراب السياسي، فالأخير يخلق ظروفاً اجتماعية، تسمح للفساد السياسي بالتغلغل، والتجذر في الدولة، وكذلك العكس، الاغتراب السياسي يزيد من حالة الفساد، ويأتي كنتيجة لفقدان شرعية الدولة، وعليه قد يعدُّ السبب الرئيس للفساد.
8. إنَّ الاغتراب السياسي، يمثل مؤشراً مهماً بمقدار الضرر الموجود في الدولة، والنظام السياسي. كذلك يتسبب الاغتراب السياسي في خلق ظروف اجتماعية، تسمح للفساد بالانتشار. وعليه فإنَّه يعدُّ أحد أهم الأسباب، التي تساعد الفساد على التغلغل في الدولة، والمجتمع.

المصادر

1. أحمد خيرى حافظ، ظاهرة الإغتراب لدى طلبة الجامعة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، (١٩٨٠).
2. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠٠٥).

3. بلال الشوبكي، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد (25)، (2017).
4. جديدي زليخة، الإغتراب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة وادي سوف، الجزائر، (٢٠١٢).
5. جمال الدين ابن منظور بن مكرم الانصاري، لسان العرب، مجلد 10، ط 1، دار صبيح، لبنان، (1968).
6. جوزة عبد الله، إشكالية الإغتراب في الفكر العربي والغربي، مجلة الباحث، العدد (٩)، جامعة الاغواط، الجزائر، (2012).
7. حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، (2008).
8. حليم بركات، الاغتراب: إشكالية علاقة الفرد بالمؤسسات في المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2006).
9. خالد أحمد حسين القيداني، الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية من عام ١٩٦٢ - ٢٠٠٨. اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، (٢٠١٦).
10. رايح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد6، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر، (2012).
11. رشيد حسن أحمد، وهوكر صباح محمود، الاغتراب السياسي وعلاقته بالاتجاه نحو الهجرة لدى طلبة الجامعة، مجلة الفتح، العدد (٧١)، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، (٢٠١٧)، أبريل.
12. زيد عدنان محسن العكيلي، أمير مالك مليوخ، مقومات و معوقات فاعلية النظام السياسي : العراق بعد عام 2005 أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد (48-49)، المجلد17، جامعة الهيرين كلية العلوم السياسية، (2017).
13. سارة سعيد عبد الجواد، الاغتراب الانتخابي وعلاقته بالدعاية الانتخابية وانعكاسه على المشاركة السياسية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والاعلان، العدد(23)، مصر، (2022).
14. سناء حامد زهران، إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، ط ١، القاهرة، عالم الكتب، (٢٠٠٤).
15. سيف الدين عبد الفتاح، رؤية اسلامية لمفهوم الشرعية، مجلة الديمقراطية، عدد (٣)، (٢٠١٣).
16. طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب.
17. عادل بن محمد العقيلي: الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي لدى طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رسالة ماجستير جامعة الرياض، السعودية، (2004).
18. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط ١، بيروت، دار صادر، (٢٠٠0).
19. عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (10)، (2014).

20. عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، ج1، دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة، (2003).
21. عبد الله بلغيث، الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد (2)، المجلد الأول، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
22. عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ج 3، ط 2، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1993).
23. علاء زهير الرواشدة، الاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد (3)، المجلد 4، الأردن، (2011).
24. علي الزغل وآخرون، الشباب والاغتراب: دراسة ميدانية في شمال الأردن، مؤتمة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد الخامس، (1990).
25. فيصل مخطط عبد الله ابو صليب، ظاهرة الاغتراب السياسي لدى عينة من الناخبين في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 38، جامعة الكويت، (2017).
26. مالح عبد الجبار، المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب، ط 1، بيجال للدراسات والنشر، (1995).
27. محمد اسعيد، علم الاجتماع السياسي، ط 1، الكويت، مكتبة الفلاح، ب.ت.
28. محمد زيفور، تطور الفكر السلطوي: العلمانية، الإسلام، الماركسية، بيروت، (2003).
29. محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، (1986).
30. ناجي صادق شراب، العلاقة بين الدولة والمجتمع، صحيفة الخليج، تاريخ النشر: 15 سبتمبر 2023، تاريخ الدخول: <https://www.alkhaleej.ae/2023-09-2025/7/14>
[15/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A](https://www.alkhaleej.ae/2023-09-2025/7/14)
31. نداء مطشر صادق، الأمن الفكري كأحد آليات معالجة الاغتراب السياسي لدى الشباب: أنموذج معرفي مقترح للجامعات العراقية، المجلة السياسية و الدولية، العدد 39-40، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، (2019).
32. هشام زغاشو، صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد (10)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (2015).
33. ينظر بكار فتحي، الإغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية "دراسة حالة الجزائر 1989-2012، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د/الطاهر مولاي - سعيد، الجزائر، (2013).
34. Irving Zeitlin, ideology and the development of sociological theory, N.J.: prentice-Hall, . 1968.